صحيفة القيـادة والريـادة

لوسيل
LUSAIL

رئيس مجلس الإدارة
الدكتور خالد بن ثاني بن عبدالله آل ثاني

2 ريال

العدد 2826 - السبت 13 ذو الحجة 1447 هـ - 30 مايو 2026
www.lusailnews.net lusail@lusailnews.qa
No 2826 – Saturday 30 May 2026

«البلدية» تحقق نقلة نوعية بإطلاق مشاريع مبتكـــــرة تعتمد على الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي

11 - 10

قطر تودع أحد أبرز الرموز الاقتصادية في تاريخ البلاد

عبد الله بن حمد العطية.. مسيرة عطاء في خدمة الوطن

شارك في قيادة التحول الاقتصادي للبلاد لتصبح أكبر مصدّر للغاز الطبيعي في العالـــم

عُرف بالعديد من التصريحات التي عكست رؤيته للطاقة والاقتصاد والتنمية وبناء الدولة

لعب دوراً بارزاً في أسواق الطاقة ومنظمة أوبك

ساهم في توظيف القوة الاقتصادية لقطاع الطاقة في تعزيز القوة الناعمة القطرية عبر الرياضة

بسم الله الرحمن الرحيم

((يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي))

صدق الله العظيم

تنعى

قطر للطاقة

بمزيد من الحزن والأسى

المغفور له بإذن الله

سعادة السيد عبدالله بن حمد العطية

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الطاقة والصناعة الأسبق

سائلين الله عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته
وأن يسكنه فسيح جناته وأن يلهم أهله وذويه الصبر والسلوان

((إنا لله وإنا إليه راجعون))

قـــطر للطاقـة
QatarEnergy

العدد 2826 – السبت 13 ذو الحجة 1447 هـ – 30 مايو 2026

بسم الله الرحمن الرحيم

يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي

صدق الله العظيم

د. خالد بن ثاني بن عبدالله آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

وأعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

ورئيس التحرير

وجميع العاملين في

لوسيل LUSAIL

يتقدمون بخالص العزاء وعظيم المواساة إلى

أبناء الفقيد

السيد/ حمد بن عبد الله بن حمد العطية

الدكتور/ سعود بن عبد الله بن حمد العطية

السيد/ عبدالعزيز بن عبد الله بن حمد العطية

السيد/ ناصر بن عبد الله بن حمد العطية

وإلى جميع عائلة العطية الكرام

في وفاة المغفور له بإذن الله

والدهم

سعادة السيد

عبد الله بن حمد العطية

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الطاقة والصناعة الأسبق

تغمد الله الفقيد بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته

وألهم أهله وذويه الصبر والسلوان

إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً

فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي ﴾

صدق الله العظيم

تنعى

شركة ناقلات

بمزيد من الحزن والأسى

المغفور له بإذن الله

سعادة السيد عبدالله بن حمد العطية

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الطاقة والصناعة الأسبق

سائلين الله عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته

وأن يسكنه فسيح جناته، وأن يلهم أهله وذويه الصبر والسلوان

﴿ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴾

NAKILAT ناقلات

Qatar Gas Transport Co. Ltd.
شركة قطر لنقل الغاز المحدودة

العدد 2826 – السبت 13 ذو الحجة 1447 هـ – 30 مايو 2026

وسط جموع غفيرة في مقبرة العطية

قطر تودع عبدالله العطية أحد أبرز الرموز الاقتصادية

الدوحة – **لوسيل**

شيّعت جموع غفيرة من المواطنين والمقيمين، عقب صلاة عصر أمس الجمعة، جنازة سعادة السيد عبدالله بن حمد العطية، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الطاقة والصناعة الأسبق.

وأُديت صلاة الجنازة على فقيد الوطن في جامع ناصر بن عبد الله العطية بمنطقة الخريطيات، قبل أن يُوارى الثرى في مقبرة العطية.

سادت حالة من الحزن بين النخب القطرية لوفاة واحد من أبرز رجال الدولة، وهو نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الطاقة والصناعة الاسبق عبدالله بن حمد العطية، حيث توفي في لندن الأربعاء عن 74 سنة.

يعد سعادة السيد عبدالله بن حمد العطية من أبرز الشخصيات القطرية التي أسهمت في تطوير قطاع الطاقة وتعزيز حضور دولة قطر في المحافل الإقليمية والدولية، عبر مسيرة مهنية امتدت لأكثر من خمسة عقود، تولى خلالها عددا من المناصب القيادية في مجالات الطاقة والإدارة والعمل الحكومي والدولي، قبل أن توافيه المنية الأربعاء في العاصمة البريطانية لندن، بعد مسيرة حافلة بالعطاء والإنجازات.

ولد سعادته في دولة قطر بتاريخ 5 ديسمبر 1952، وبدأ مسيرته المهنية عام 1972 في وزارة المالية والبترول، قبل أن يتولى خلال الفترة من 1973 إلى 1986 منصب رئيس العلاقات الدولية والعامة بالوزارة.

وفي الفترة من 1986 إلى 1989، شغل منصب مدير مكتب وزير الداخلية، ثم تولى منصب القائم بأعمال وزير المالية والبترول بين عامي 1989 و1992.

وفي عام 1992، عُين سعادته وزيرا للطاقة والصناعة ورئيسا تنفيذيا والعضو المنتدب لشركة قطر للبترول، ليتولى بعد ذلك بعام رئاسة منظمة الدول المصدرة للبترول أوبك، إلى جانب عضويته في لجنة الالتزام بحصص الإنتاج التابعة للمنظمة.

كما تقلد سعادته عددا من المناصب الحكومية والدولية، حيث عين عام 2003 نائبا ثانيا لرئيس مجلس الوزراء، ثم نائبا لرئيس مجلس الوزراء عام 2007.

وعلى الصعيد الدولي، انتخب عام 2006 رئيسا للجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، كما تولى رئاسة الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن التغير المناخي COP18 الذي عقد عام 2012 في الدوحة.

وساعدت قيادته لهذا المؤتمر، الذي استمر 13 يوما في الدوحة، في الخروج بعدد من التوصيات المهمة على صعيد مكافحة التغير المناخي في العالم، كان من أبرزها اعتماد حزمة قرارات عرفت رسميا باسم «بوابة الدوحة للمناخ»، والتي مهدت الطريق لإبرام اتفاقية عالمية شاملة وملزمة قانونا، فضلا عن تمديد بروتوكول كيوتو لفترة التزام ثانية للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بدءا من الأول من يناير 2013 وحتى عام 2020.

كما تضمنت مخرجات المؤتمر تعهد الدول المتقدمة بتقديم الدعم المالي للدول النامية، لا سيما في مجالات التكيف مع آثار التغير المناخي والحد من الخسائر والأضرار، كما وضع مؤتمر المناخ في قطر خريطة طريق للوصول إلى اتفاقية عالمية جديدة وشاملة بحلول عام 2015، والتي أقرت لاحقا ضمن اتفاقية باريس للمناخ.

وفي عام 2009، انتخب سعادته رئيسا لمنتدى الدول المصدرة للغاز، حيث قاد المنتدى خلال الاجتماع الوزاري الثامن الذي استضافته دولة قطر، والذي أقر أيضا اختيار الدوحة مقرا دائما للمنظمة، كما تولى العطية حينها مهام الأمين العام للمنتدى بشكل مؤقت، بالإضافة إلى رئاسته، وذلك لحين اختيار أمين عام دائم لاحقا.

وعين العطية عام 2011 رئيسا للديوان الأميري، وبعدها شغل أيضا منصب رئيس هيئة الرقابة الإدارية والشفافية، كما شغل منصب رئيس لجنة التخطيط في الدولة، وكان آخر المناصب التي تقلدها رئيس مجلس أمناء مؤسسة العطية.

وخلال مسيرته المهنية، حصل سعادة السيد عبدالله بن حمد العطية على عدد من الجوائز والأوسمة، من بينها قلادة الاستقلال التي منحها له صاحب السمو الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، تقديرا لإسهاماته في تعزيز الشفافية والحوكمة ودعم الاقتصاد الوطني.

كما نال وسام من رتبة أورانج ناسو من جلالة الملكة بياتريكس ملكة مملكة هولندا السابقة، والوسام الأكبر للشمس المشرقة من جلالة إمبراطور اليابان، إضافة إلى دكتوراه فخرية من جامعة تكساس إي أند إم، وأخرى من جامعة تور فيرغاتا الإيطالية.

العدد 2826 – السبت 13 ذو الحجة 1447 هـ – 30 مايو 2026

ساهم في تطوير أبرز المشاريع والصروح العملاقة بالدولة

عبد الله بن حمد العطية..
نصف قرن في ريادة الطاقة والتنمية

إعداد: عبد الدايم نور

يُعد سعادة السيد عبد الله بن حمد العطية من أبرز الشخصيات التي أسهمت في تطوير قطاع الطاقة في دولة قطر وتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية في هذا المجال.

كما يعد واحداً من أهم الشخصيات التي أسهمت في نهضة قطاع الطاقة والغاز وشارك في قيادة تحول بلاده الاقتصادي لتصبح أكبر مصدّر للغاز الطبيعي المسال في العالم وخلال قيادته للقطاع ساهم في نقل قطر من دولة منتجة تعتمد بدرجة أكبر على النفط إلى قوة عالمية في الغاز الطبيعي المسال.

كما لعب دورًا دوليًا بارزًا في أسواق الطاقة ومنظمة أوبك كما عُرف بدفاعه عن قضايا الطاقة والتنمية المستدامة وأسهم في تعزيز الحوار العالمي حول أمن الطاقة والاستدامة البيئية.

وارتبط اسمه بدعم البنية التحتية الرياضية واستضافة البطولات العالمية كما ساهم في توظيف القوة الاقتصادية لقطاع الطاقة في تعزيز القوة الناعمة القطرية عبر الرياضة

- يعد من أهم الشخصيات التي أسهمت في نهضة قطاع الطاقة والغاز
- شارك في قيادة التحول الاقتصادي للبلاد لتصبح أكبر مصدّر للغاز الطبيعي في العالم
- عُرف بالعديد من التصريحات التي عكست رؤيته للطاقة والاقتصاد والتنمية وبناء الدولة
- عُرف بدفاعه عن قضايا الطاقة والتنمية المستدامة
- أسهم في تعزيز الحوار العالمي حول أمن الطاقة والاستدامة البيئية
- ارتبط اسمه بدعم البنية التحتية الرياضية واستضافة البطولات العالمية
- عُرف بأنه «الأب الروحي» لنادي السد الرياضي الذي يُعدّ من أبرز مؤسسيه

خـلال سنـوات قيادتـه للقطاع قطـــــــــر واصلت ريادتها العالمية في الطاقة

عبد الله بن حمد العطية.. رحلة مهنيـــــــة لأكثر من 45 عاما في خدمة الوطـن

خلال قيادته للقطاع ساهم في نقل قطر من دولة منتجة تعتمد بدرجـــــــة أكبـــر على النفط إلى قوة عالميـــة في الغـاز الطبيعي المسال

إعداد: عبـد الدايـم نـور

شكّلت مسيرة عبد الله بن حمد العطية واحدة من أهم المحطات في تاريخ الاقتصاد والطاقة في دولة قطر، حيث امتدت رحلته المهنية لأكثر من 45 عامًا في خدمة الوطن، بينها 17 عامًا قضاها في وزارة المالية والبترول قبل توليه قيادة قطاع الطاقة والصناعة في مرحلة مفصلية من تاريخ الدولة.

بدأ العطية مشواره المهني في أوائل السبعينيات داخل وزارة المالية والبترول، حيث تولى رئاسة قسم العلاقات العامة، ثم تدرج في المناصب حتى أصبح مديرًا لإدارة العلاقات الدولية، وبعدها مديرًا لمكتب الوزير. وخلال تلك المرحلة التي استمرت 17 عامًا، اكتسب خبرة واسعة في ملفات النفط والطاقة والعلاقات الدولية، وهي الخبرة التي مهدت لاحقًا لقيادته واحدة من أكبر التحولات الاقتصادية في تاريخ قطر.

وفي الأول من سبتمبر عام 1992 تم تعيينه وزيرًا للطاقة والصناعة، في وقت كانت قطر تواجه تحديات اقتصادية كبيرة نتيجة انخفاض أسعار النفط وتراجع الإنتاج النفطي، بينما كان العالم لا ينظر إلى الغاز الطبيعي كقطاع إستراتيجي مربح. لكن العطية قاد مع القيادة القطرية رؤية طموحة لتحويل حقل الشمال إلى مشروع عالمي غيّر مستقبل الدولة بالكامل.

وخلال سنوات قيادته لقطاع الطاقة نجحت قطر في إنشاء أكبر صناعة للغاز الطبيعي المسال في العالم.

دولة قطر أصبحت أكبر منتج للغاز الطبيعي المسال في العالم من خلال الروح الابتكارية، ودعم شركاء دوليين رائدين، والالتزام بالسلامة والموثوقية وذلك من خلال التنفيذ المتميز للمشاريع. والالتزام بالسلامة وحماية البيئة، مما يُعزز مكانة الغاز الطبيعي المسال كعنصر أساسي في الانتقال الواقعي للطاقة، ويلعب دوراً هاماً في ضمان أمن الطاقة.

وقد انطلقت صناعة الغاز الطبيعي المسال في دولة قطر في عام 1984 بالتزامن مع تأسيس مشروع قطر غاز، وهو مبادرة جريئة انطلقت في وقت كان ينظر فيه كثيرًا إلى مشاريع الغاز الطبيعي المسال باعتبارها محفوفة بالمخاطر. وبعد مضي أربعين عاماً، تمكنت شركة قطر للطاقة للغاز الطبيعي المسال من ترسيخ مكانة دولة قطر في صدارة صناعة الغاز الطبيعي المسال العالمية ويعود هذا النجاح الباهر إلى الرؤية الملهمة لصاحب السمو الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، حفظه الله ورعاه، حيث أدرك سموه الإمكانات الكامنة في حقل الشمال كركيزة أساسية لضمان تحقيق الرفاة الاقتصادي لدولة قطر على المدى الطويل فقد أرست عزيمة صاحب السمو ورؤيته الحكيمة الأساس الذي انطلقت منه القصة المدهشة لـ «قطر للطاقة للغاز الطبيعي المسال» وتستمر هذه الرؤية الحكيمة إلى يومنا هذا في ظل القيادة الرشيدة لحضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى، حفظه الله ورعاه

بناء مدينة رأس لفان الصناعية كأكبر مدينة غازية عالمياً

مدينة راس لفان تشكل القاعدة البرية الرئيسية لمعالجة الغاز المستخرج من حقل الشمال وتضم أكبر مرافق تصدير الغاز المسال في العالم، إلى جانب بنية تحتية متكاملة تشمل مصانع تسييل الغاز، ومرافق تحويله إلى سوائل، ومصافي لمعالجة المكثفات وإنتاج مشتقات حيوية مثل وقود الطائرات. وتلعب المدينة دورا محوريا في تزويد الأسواق العالمية بالطاقة، في ظل إنتاج قطري يبلغ نحو 77 مليون طن سنويا من الغاز المسال.

تصدير الغاز القطري إلى عشرات الدول حول العالم

تعد دولة قطر واحدة من أكبر دول العالم المصدرة للغاز الطبيعي المسال، حيث يغطي إنتاجها نحو 12 % من إجمالي الإمدادات العالمية، وتصل شحناتها إلى قرابة 27 دولة موزعة على مختلف القارات عبر أسطول ضخم من ناقلات الغاز.

تستحوذ الأسواق الآسيوية على النصيب الأكبر (أكثر من 80 %) من صادرات الغاز القطري، في حين تتوفر بقية الشحنات للأسواق الأوروبية وبعض دول الشرق الأوسط، وذلك بموجب عقود استراتيجية طويلة الأجل.

تأسيس أكبر أسطول لنقل الغاز الطبيعي المسال

تمتلك دولة قطر أكبر أسطول لنقل الغاز الطبيعي المسال في العالم والذي تديره وتشغله شركة «ناقلات» يتكون الأسطول من نحو 69 سفينة مجهزة بأحدث التقنيات ويلعب دوراً حيوياً في دعم عمليات شركة «قطر للطاقة لربط حقل الشمال بجميع أسواق العالم.

تطوير صناعات البتروكيماويات والمكثفات والهيليوم

تقود قطر خطة طموحة لتنويع اقتصادها عبر قطاع الطاقة، تقودها شركة قطر للطاقة. ترتكز الرؤية على التوسع الهائل في إنتاج البتروكيماويات، ومضاعفة طاقة معالجة المكثفات، وتعزيز ريادتها العالمية كاحد اكبر منتجي ومصدري الهيليوم في العالم.

رسخت مكانة قطر كواحدة من أهم الدول المصدرة للطاقة

مشاريع وصروح عملاقة خلال مسيرته

افتتح سعادة السيد عبدالله بن حمد العطية، بصفته وزير الطاقة والصناعة القطري الأسبق، خلال مسيرته عدداً من أبرز المشاريع والصروح العملاقة التي رسخت مكانة دولة قطر كواحدة من أهم الدول المصدرة للطاقة في العالم.

ومن أبرز المشاريع التي ساهم في تطويرها وافتتاحها:

- المكثفات: افتتح أعمال المنتدى السنوي للمكثفات والنافتا، وأطلق مشاريع «مصفاة لفان» (1 و2) في مدينة راس لفان الصناعية بطاقة إنتاجية تبلغ (146,000) برميل يومياً لكل منهما، لتصبح قطر من أكبر منتجي المكثفات
- البتروكيماويات: شهد عصره إطلاق وتوسعة العديد من المشاريع الرائدة مثل مصنع «قابكو 2»، ووحدة «إيثلين راس لفان»، وتوسعة إنتاج البتروكيماويات ومشتقات الغاز الطبيعي.
- الهيليوم: قاد العطية التحول نحو الاستغلال الأمثل لموارد حقل الشمال، حيث أعلن عن تأسيس مشروع «هيليوم 2»، والذي بدأ تشغيله ليضع قطر ضمن أكبر دول العالم في إنتاج وتصدير غاز الهيليوم.

وأكد العطية في أكثر من لقاء أن رحلة النجاح لم تكن فردية، بل جاءت ثمرة عمل جماعي وإصرار وطني استمر لعقود، مشيرًا إلى أن مسيرة الـ45 عامًا في خدمة قطر كانت مليئة بالتحديات والعمل المتواصل من أجل بناء اقتصاد قوي ومستدام.

الرؤية الاقتصادية والتنموية

كان العطية من أوائل المسؤولين الذين دعوا إلى:

- تنويع الاقتصاد القطري.
- الاستثمار في الإنسان والتعليم.
- الاستعداد لمرحلة ما بعد النفط والغاز.
- استخدام عوائد الطاقة لبناء اقتصاد مستدام.

وفي لقاءاته الفكرية والاقتصادية شدد على أهمية تحويل الثروة الطبيعية إلى مشاريع تنموية طويلة الأجل تدعم رؤية قطر الوطنية 2030.

دوره الدولي في قطاع الطاقة

امتلك العطية حضورًا قويًا في المحافل الدولية ومنظمة أوبك، وكان يُنظر إليه كأحد أبرز الشخصيات الخليجية المؤثرة في سياسات الطاقة العالمية.

وساهم عبر علاقاته الدولية وخبرته الطويلة في:

- تعزيز صورة قطر عالميًا.
- بناء شراكات مع كبرى شركات النفط والغاز.
- ترسيخ الثقة الدولية بالقطاع القطري.
- دعم استقرار أسواق الطاقة.

التحول التاريخي في صناعة الغاز الطبيعي المسال

يُنسب للعطية دور محوري في تحويل قطر من دولة منتجة للنفط بشكل محدود إلى أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم لسنوات طويلة. وقد قاد مع فريق العمل الحكومي وشركة قطر للبترول إستراتيجية توسعية ضخمة اعتمدت على:

- تطوير حقل الشمال العملاق.
- إنشاء خطوط إنتاج الغاز المسال.
- بناء شراكات عالمية مع شركات الطاقة الكبرى.
- تطوير البنية التحتية للصناعة والطاقة.

وخلال عهده شهدت قطر إنشاء وتوسعة مشروعات عملاقة مثل:

- راس غاز.
- قطر غاز.
- مشاريع تحويل الغاز إلى سوائل.
- الصناعات البتروكيماوية المرتبطة بالغاز.

وأكد العطية في أكثر من مناسبة أن رحلة بناء صناعة الغاز القطرية كانت مليئة بالتحديات السياسية والاقتصادية والتقنية، لكنها نجحت في جعل قطر لاعبًا رئيسيًا في سوق الطاقة العالمي.

جذب الاستثمارات الأجنبية

من أبرز إنجازاته نجاحه في استقطاب استثمارات عالمية ضخمة إلى قطاع الطاقة القطري، حيث أعلن عام 2005 أن حجم الاستثمارات الأجنبية في قطاع الطاقة وصل إلى نحو 31 مليار دولار، وهو رقم ضخم في ذلك الوقت.

وقد ساهمت هذه الاستثمارات في:

- تسريع تطوير مشروعات الغاز.
- نقل التكنولوجيا الحديثة إلى قطر.
- تعزيز مكانة الدولة كمركز عالمي للطاقة.
- خلق آلاف فرص العمل.
- دعم نمو الصناعات المرتبطة بالطاقة.

كما عززت هذه الإستراتيجية الثقة الدولية في الاقتصاد القطري وقدرته على تنفيذ مشاريع طويلة الأجل.

ترسيخ مكانة قطر عالمياً

خلال قيادته للقطاع، أصبحت قطر:

- من أكبر منتجي الغاز الطبيعي المسال عالميًا.
- لاعبًا مؤثرًا في أمن الطاقة العالمي.
- شريكًا إستراتيجيًا لعدد كبير من الاقتصادات الكبرى.
- مركزًا إقليميًا للصناعات المرتبطة بالطاقة.

وأكد العطية أن الاستغلال الذكي للغاز الطبيعي كان أحد أهم أسباب قوة الاقتصاد القطري وتطوره السريع خلال العقود الماضية.

تطوير الصناعات المرتبطة بالطاقة

لم تقتصر إنجازاته على الغاز والنفط فقط، بل امتدت إلى:

- تطوير قطاع البتروكيماويات.
- دعم صناعة الكهرباء والمياه.
- تعزيز مشاريع الطاقة الدولية.
- تأسيس شركات واستثمارات في الطاقة خارج قطر.

كما ارتبط اسمه بدعم شركة نبراس للطاقة وشركة الكهرباء والماء القطرية، حيث أشادت المؤسسات المعنية بدوره في وضع السياسات العامة وتطوير قطاع الكهرباء والطاقة.

العطية.. لعب دوراً دولياً بارزاً في أسواق الطاقة ومنظمة أوبك

لعب العطية دورًا دوليًا بارزًا في أسواق الطاقة ومنظمة أوبك، واكتسبت قطر خلال فترته مكانة مؤثرة عالميًا في ملف أمن الطاقة، حتى أصبحت "رقمًا صعبًا" في صناعة الطاقة العالمية بحسب وصفه في إحدى ندوات معرض الدوحة الدولي للكتاب.

وقد برز دوره في أسواق الطاقة العالمية، ولم يقتصر تأثيره على إدارة قطاع الطاقة في قطر فقط، بل امتد إلى دوائر صنع القرار النفطي العالمي، حيث أصبح أحد أبرز الوجوه المؤثرة داخل منظمة أوبك وخارجها خلال فترة شهدت تحولات كبيرة في أسواق النفط والغاز.

دوره داخل منظمة أوبك

شغل العطية موقعًا مؤثرًا داخل منظمة أوبك، ووصل إلى رئاسة المنظمة خلال مرحلة شهدت تقلبات حادة في أسعار النفط وتوترات جيوسياسية أثرت على الأسواق العالمية. وكان يؤكد باستمرار أن الدور الأساسي لأوبك هو تحقيق التوازن بين العرض والطلب، وليس التحكم المطلق بالأسعار.

أبرز أدواره داخل أوبك:

- المشاركة في صياغة سياسات الإنتاج للحفاظ على استقرار الأسواق.
- تعزيز الحوار بين الدول المنتجة داخل وخارج أوبك.
- الدفاع عن مصالح المنتجين في مواجهة الضغوط السياسية والاقتصادية الدولية.
- المساهمة في ترسيخ مفهوم استقرار السوق كهدف رئيسي للمنظمة.

إدارة الأزمات النفطية العالمية

قاد العطية ملف الطاقة القطري خلال فترات حساسة، منها:

- ارتفاعات قياسية في أسعار النفط.
- حروب إقليمية أثرت على الإمدادات.
- تقلبات اقتصادية عالمية.
- زيادة الطلب العالمي على الطاقة.

وكان من أبرز مواقفه تأكيده أن ارتفاع الأسعار لا يمكن معالجته فقط عبر زيادة إنتاج أوبك، مشيرًا إلى أن مشكلات التكرير والبنية التحتية العالمية تلعب دورًا رئيسيًا في حركة الأسعار. وقد صرح وقتها بأن أوبك "تنتج ما تستطيع أن تنتج".

تحويل قطر إلى لاعب عالمي في الطاقة

خلال قيادته للقطاع، ساهم العطية في نقل قطر من دولة منتجة تعتمد بدرجة أكبر على النفط إلى قوة عالمية في الغاز الطبيعي المسال، وهو ما عزز نفوذ قطر داخل معادلات الطاقة الدولية. وقد وصف هذه المرحلة بقوله إن قطر أصبحت "رقمًا صعبًا يصعب تجاوزه".

ومن أبرز النتائج التي انعكست على مكانة قطر العالمية:

- توسع صادرات الغاز الطبيعي المسال.
- بناء علاقات إستراتيجية مع كبار المستهلكين في آسيا وأوروبا.
- تعزيز أمن الطاقة العالمي عبر تنويع الإمدادات.
- ترسيخ حضور قطر في المؤتمرات والمنتديات الدولية للطاقة.

الدفاع عن أوبك وسياسات المنتجين

عرف العطية بمواقفه الصريحة دفاعًا عن أوبك، خصوصًا عندما تعرضت المنظمة لانتقادات دولية. ففي إحدى المناسبات رفض مشاريع تشريعية أمريكية كانت تستهدف معاقبة أعضاء أوبك، معتبرًا أن كثيرًا من الانتقادات الموجهة للمنظمة لا تأخذ في الاعتبار الحقائق الفنية والاقتصادية المعقدة لسوق النفط.

رؤيته لأسواق الطاقة المستقبلية

كان العطية من أوائل المسؤولين الخليجيين الذين تحدثوا مبكرًا عن:

- أهمية الغاز الطبيعي كمصدر رئيسي للطاقة المستقبلية.
- ضرورة الاستثمار طويل الأجل في الطاقة.
- تنويع مصادر الدخل للدول المنتجة.
- استمرار أهمية الشرق الأوسط في معادلة الطاقة العالمية.

الإرث في أسواق الطاقة

يعتبر كثير من المراقبين أن العطية لم يكن مجرد وزير للطاقة، بل أحد الشخصيات التي ساهمت في إعادة تشكيل خريطة الطاقة العالمية عبر مشروع الغاز القطري، وفي الوقت نفسه كان من أبرز الأصوات المؤثرة داخل أوبك خلال مرحلة مليئة بالتغيرات الاقتصادية والسياسية.

دفاعه عن قضايا الطاقة والتنمية المستدامة

عُرف عبد الله بن حمد العطية بخبرته الطويلة في مجالات النفط والغاز والطاقة، إذ امتدت مسيرته لأكثر من أربعة عقود.

وخلال فترة توليه مسؤولية قطاع الطاقة، شهدت قطر توسعاً كبيراً في مشاريع الغاز الطبيعي المسال، الأمر الذي جعلها واحدة من أكبر الدول المصدرة للغاز في العالم. كما ساهم في بناء شراكات دولية إستراتيجية مع كبرى شركات الطاقة العالمية، وعمل على دعم الاستثمارات الصناعية والتنموية المرتبطة بقطاع الطاقة.

ولم يقتصر دور العطية على الجانب الاقتصادي فقط، بل شارك في العديد من المؤتمرات والمحافل الدولية ممثلاً لدولة قطر، حيث عُرف بدفاعه عن قضايا الطاقة والتنمية المستدامة، وساهم في تعزيز الحوار العالمي حول أمن الطاقة والاستدامة البيئية.

ويُنظر إلى العطية بوصفه أحد أبرز الرموز الاقتصادية في تاريخ قطر الحديث، لما تركه من أثر واضح في بناء قطاع طاقة قوي أسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز مكانة الدولة عالمياً. وساهم في بلورة وتنفيذ السياسات السيادية لدولة قطر، كما ترأس لسنوات طويلة مجلس إدارة نادي السد القطري، وخلال فترة قيادته حقق النادي إنجازات محلية وقارية جعلته من أبرز الأندية في المنطقة. ونعاه نادي السد في بيان ووصفه بـ «الأب الروحي للنادي ورئيس النادي السابق، وأحد مؤسسي نادي السد».

يعد عبد الله بن حمد العطية من أبرز الشخصيات التي لعبت دورًا محوريًا في بناء قطاع الطاقة الحديث في دولة قطر، كما امتدت بصماته إلى مجالات الاقتصاد والرياضة والعمل المؤسسي على مدار أكثر من أربعة عقود.

ويعد عبد الله بن حمد العطية من أبرز الشخصيات التي لعبت دورًا محوريًا في بناء قطاع الطاقة الحديث في دولة قطر، كما امتدت بصماته إلى مجالات الاقتصاد والرياضة والعمل المؤسسي على مدار أكثر من أربعة عقود.

العدد 2826 – السبت 13 ذو الحجة 1447 هـ – 30 مايو 2026

حضور داعم للحركة الرياضية القطرية

رغم شهرته الكبيرة في قطاع الطاقة، كان للعطية حضور داعم للحركة الرياضية القطرية، خاصة خلال فترة النهضة الرياضية التي شهدتها البلاد منذ التسعينيات وحتى تنظيم البطولات العالمية الكبرى.

وقد ارتبط اسمه بدعم البنية التحتية الرياضية واستضافة البطولات الدولية وتوظيف القوة الاقتصادية لقطاع الطاقة في تعزيز القوة الناعمة القطرية عبر الرياضة.

وجاء ذلك بالتزامن مع التحول الذي جعل قطر مركزًا رياضيًا عالميًا عبر استضافة بطولات كبرى مثل كأس العالم FIFA قطر 2022 والعديد من البطولات القارية والدولية.

الأب الروحي للسد

حقَّق العطية إنجازات متتالية في مراحل عمره، منها تأسيس نادي السد القطري عام 1969، ولم يكن في ذلك الوقت قد تجاوز الـ 17 عامًا من عمره، ويوصف بأنه الأب الروحي للنادي الذي تبلورت فكرة تأسيسه في مطعم هندي صغير، يقول العطية: إنه كان يجتمع فيه مع رفاقه لشرب الشاي.

ويؤكد العطية خلال حديثه في برنامج «الجانب الآخر»، بقناة الجزيرة، الذي بثته القناة في يوليو 2022 أنَّ صاحب السمو الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني كان له دور كبير جدًا في تأسيس نادي السد، إلى جانب مجموعة أخرى: خليفة العطية، ومحمد المبارك العلي، وناصر بن مبارك العلي، وغيرهم، ويكشف أن النادي كان يتلقى 1500 ريال قطري فقط سنويًا من اللجنة الرياضية العُليا، وأن اللاعبين كانوا يدفعون اشتراكات، ورغم ذلك كبر النادي وحقَّق بطولات، وكان أول نادٍ عربي وخليجي يفوز بلقب كأس آسيا.

عرف بأسلوبه الإداري القريب من الكوادر الوطنية

يُنظر إلى عبد الله بن حمد العطية باعتباره أحد مهندسي النهضة الاقتصادية والطاقة الحديثة في قطر، حيث ارتبط اسمه بفترة تاريخية نقلت الدولة إلى مصاف كبار منتجي ومصدري الغاز عالميًا. كما عُرف بأسلوبه الإداري القريب من الكوادر الوطنية، وحرصه على بناء جيل قطري قادر على قيادة قطاعات الطاقة والاقتصاد مستقبلاً.

مؤسسة العطية للطاقة والتنمية المستدامة

بعد خروجه من العمل الحكومي، واصل نشاطه من خلال تأسيس مؤسسة عبد الله بن حمد العطية الدولية للطاقة والتنمية المستدامة، التي أصبحت منصة عالمية للنقاشات المتعلقة بالطاقة والاستدامة والسياسات الاقتصادية. كما أطلقت المؤسسة «جائزة عبد الله بن حمد العطية الدولية للطاقة» التي تُكرم الشخصيات المؤثرة في قطاع الطاقة العالمي.

أقوال عكست جانباً من فلسفة عبد الله بن حمد العطية

خلال مسيرته الطويلة التي امتدت لأكثر من أربعة عقود في العمل الحكومي وقطاع الطاقة، عُرف عبد الله بن حمد العطية بالعديد من التصريحات التي عكست رؤيته للطاقة والاقتصاد والتنمية وبناء الدولة. هذه الأقوال تعكس جانبًا من فلسفة عبد الله بن حمد العطية القائمة على العمل طويل المدى، وتحويل التحديات إلى فرص، والاعتماد على الطاقة كأداة لبناء اقتصاد مستدام وقوة اقتصادية عالمية.

وفيما يلي مجموعة من أبرز أقواله المتداولة خلال مسيرته:

حول مكانة قطر في الطاقة العالمية

«دولة قطر أصبحت رقمًا صعبًا في هذه الصناعة يصعب تجاوزه» قالها خلال حديثه عن رحلة بناء صناعة الغاز القطرية، في إشارة إلى التحول الكبير الذي جعل قطر لاعبًا عالميًا مؤثرًا في قطاع الطاقة.

عن تحديات بناء صناعة الغاز القطرية

«الوضع الاقتصادي كان سيئًا جدًا... وكان التحدي كيف نبدأ الخطوة الأولى لدخول مجال الغاز»

استعاد بهذه الكلمات بدايات التسعينيات عندما كانت أسعار النفط منخفضة وكان الرهان على الغاز محفوفًا بالتحديات.

حول العمل الوطني والنجاح

«مسيرة العمل الممتدة على مدار 45 عامًا لم تكن سهلة»

وأكد أن الإنجازات لم تكن فردية، بل نتيجة عمل جماعي وقيادة ورؤية طويلة المدى.

عن مكانة الشرق الأوسط في الطاقة العالمية

«الشرق الأوسط لا يزال الرقم الصعب في سوق الطاقة»

جاءت هذه العبارة في سياق حديثه عن استمرار أهمية المنطقة رغم محاولات البحث عن بدائل للطاقة التقليدية.

عن قصة التحول الاقتصادي القطري

«بلوغ المعجزة الاقتصادية كان صعبًا»

وأشار إلى أن بناء صناعة الغاز العملاقة لم يكن طريقًا سهلاً، بل احتاج سنوات طويلة من التخطيط والمخاطرة والاستثمار.

عن الاستعداد للمستقبل

كان من الرسائل المتكررة في لقاءاته التأكيد على أن قطر يجب أن تستعد لما بعد النفط والغاز، وأن عوائد الطاقة يجب أن تتحول إلى اقتصاد مستدام قائم على المعرفة والاستثمار في الإنسان.

عن صناعة الغاز القطرية

«بدأت دولة قطر طريقها في مجال الغاز... وفي أواخر 1997 رحلت أول باخرة من رأس لفان»

وهي عبارة تلخص اللحظة التي يعتبرها كثيرون نقطة التحول في تاريخ الاقتصاد القطري الحديث.

العدد 2826 – السبت 13 ذو الحجة 1447 هـ – 30 مايو 2026

في إطار تعزيز مكانة الدوحة كمركز إقليمي للأعمال والمعارض الاقتصادية

انطلاق «بروجكت قطـــر 2026» ومعرض «قطر للتصنيــع الذكي» 9 يونيو

الدوحة – **لوسيل**

تشهد دولة قطر خلال شهر يونيو 2026 حراكًا اقتصاديًا متناميًا عبر سلسلة من المؤتمرات والمعارض المتخصصة التي تستقطب شركات دولية ومستثمرين وخبراء من مختلف القطاعات، في إطار تعزيز مكانة الدوحة كمركز إقليمي للأعمال والمعارض الاقتصادية.

ويبرز في مقدمة الفعاليات الاقتصادية المرتقبة معرض "بروجكت قطر 2026"، الذي يُقام خلال الفترة من 9 إلى 11 يونيو في مركز الدوحة للمعارض والمؤتمرات، بمشاركة واسعة من شركات البناء والتكنولوجيا الصناعية والبنية التحتية والطاقة والخدمات الهندسية. ويحمل المعرض هذا العام شعار "صناعة، بناء، ابتكار"، مع تركيز على الحلول الذكية والاستدامة والتقنيات الحديثة الداعمة للتنمية العمرانية والصناعية في قطر والمنطقة.

أكبر المنصات الاقتصادية

ويُعد المعرض من أكبر المنصات الاقتصادية المتخصصة في قطاع الإنشاءات والبنية التحتية في الخليج، حيث يوفر فرصًا لعقد الشراكات التجارية واستقطاب الاستثمارات وتبادل الخبرات بين الشركات المحلية والعالمية، إلى جانب فتح قنوات تعاون بين القطاعين الحكومي والخاص.

وكانت الشركة الدولية للمعارض- قطر، قد كشفت خلال مؤتمر صحفي عقد في منتصف الشهر الجاري عن اكتمال استعداداتها لتنظيم النسخة الثانية والعشرين من المعرض المتخصص في مواد ومعدات وتقنيات البناء والإنشاءات وتوقعت أن تستقطب شركات محلية وإقليمية وعالمية متخصصة في قطاعات البناء ومواده والتكنولوجيا الصناعية والبنية التحتية والطاقة والخدمات الهندسية، حيث سيشكل الحدث منصة متكاملة لاستعراض أحدث المنتجات والابتكارات والحلول الذكية والمستدامة التي تدعم التنمية الحضرية والصناعية المتواصلة في دولة قطر والمنطقة.

تعزيز الشراكات التجارية

وقال السيد حسين يوسف آل عبدالغني مدير إدارة الشؤون الإدارية والمالية في غرفة قطر، خلال المؤتمر الصحفي، إن معرض «بروجكت قطر» من أبرز المعارض المتخصصة في قطاع البناء والتشييد في المنطقة، حيث يلعب دوراً حيوياً في تعزيز الشراكات التجارية وفتح قنوات التعاون بين الشركات المحلية والدولية، فضلاً عن كونه منصة مهمة لتبادل المعرفة والخبرات والاطلاع على أحدث التقنيات والابتكارات.

وأضاف أن «الغرفة» تشارك في الحدث في إطار استمرار دعمها للمبادرات النوعية التي تعزز مكانة دولة قطر كمركز إقليمي للأعمال والمعارض المتخصصة، وتسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتنشيط حركة الأعمال.

من جهته، أكد السيد عبدالله سعد آل سعد، مدير إدارة العلاقات العامة والاتصال في هيئة الأشغال العامة «أشغال»، أن مشاركة الهيئة في النسخة الثانية والعشرين من المعرض تأتي انطلاقاً من دورها الحيوي في دعم مسيرة التنمية العمرانية وتطوير البنية التحتية في الدولة.

وأوضح أن «أشغال» ستستعرض من خلال جناحها عدداً من أبرز مشاريعها، إلى جانب أحدث التقنيات والحلول المبتكرة المستخدمة في تنفيذ المشاريع، بما يعكس توجه الهيئة نحو تعزيز الابتكار والاستدامة ورفع كفاءة التنفيذ وفق أعلى المعايير.. مشيراً إلى أن هذه المشاركة تمثل فرصة مهمة لتعزيز التعاون وبناء الشراكات مع شركات المقاولات والموردين والاستشاريين، إلى جانب تبادل الخبرات والأفكار التي تسهم في تطوير قطاع الإنشاءات في دولة قطر، بما يدعم تحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030.

ومن جانبه، قال السيد أحمد حسن المحاسنة مدير أول إدارة التسويق والتواصل ببنك قطر للتنمية، إن مشاركة البنك في المعرض تمثل تجسيداً لدوره الوطني في دعم القطاع الخاص لتمكين الشركات التي تتخذ من قطر مقراً لها وربطها بالفرص التجارية والتعاقدية بما يسهم في تعزيز حضور الشركات القطرية في سلاسل التوريد المتعلقة بقطاع البناء.

وذكر أن جناح بنك قطر للتنمية يستضيف خلال هذه النسخة 18 شركة قطرية لعرض منتجاتها وخدماتها التي توافق احتياجات مشاريع البناء وتطوير البنية التحتية في الدولة، مبينا أن البنك في إطار جهوده لتوطين الأعمال، أسهم العام الماضي بتوفير أكثر من 440 فرصة تعاقدية بين شركات القطاع الخاص ومختلف الجهات الوطنية، والتي بلغ إجمالي قيمتها أكثر من ملياري ريال.

ويعكس معرض «بروجكت قطر 2026» الدور المتنامي الذي يؤديه قطاع المعارض والمؤتمرات كأحد المحركات الرئيسية للاقتصاد الوطني، ليس فقط باعتباره منصة للعرض والتسويق، بل كأداة استراتيجية لإعادة تنشيط التواصل بين المستثمرين والشركات وصناع القرار، ودعم تدفق المعرفة والتكنولوجيا، وخلق فرص جديدة للشراكات والاستثمارات، فضلاً عن دوره في تنشيط قطاعات الضيافة والنقل والخدمات اللوجستية والصناعة والتقنيات الحديثة.

معرض «قطر للتصنيع الذكي»

كما تستضيف الدوحة بالتزامن مع "بروجكت قطر" معرض "قطر للتصنيع الذكي 2026"، الذي يركز على تقنيات الأتمتة الصناعية والروبوتات والتحول الرقمي في قطاع الصناعة، ويهدف إلى دعم توجهات قطر نحو الاقتصاد القائم على التكنولوجيا والابتكار الصناعي.

وتأتي هذه الفعاليات استكمالًا للزخم الاقتصادي الذي شهدته قطر في النصف الأول من عام 2026، خاصة بعد نجاح "منتدى قطر الاقتصادي بالتعاون مع بلومبرغ"، الذي انعقد في مايو الماضي تحت شعار "إعادة التوازن العالمي: رأس المال والسلطة والشرق الأوسط"، بمشاركة قادة دول ورؤساء شركات ومستثمرين عالميين. وقد ناقش المنتدى مستقبل الاستثمارات والطاقة والذكاء الاصطناعي والتحولات الاقتصادية العالمية، ما عزز من حضور قطر كمحور للحوار الاقتصادي الدولي.

مشاركة واسعة من شركات البناء والتكنولوجيا الصناعية والبنية التحتية والطاقة والخدمات الهندسية

ويؤكد هذا الزخم المتواصل أن قطر تواصل ترسيخ مكانتها كوجهة إقليمية للمعارض والمؤتمرات الاقتصادية، مستفيدة من بنيتها التحتية المتطورة ومراكزها الحديثة للمعارض، إلى جانب استراتيجيتها الرامية لتنويع الاقتصاد وتعزيز بيئة الاستثمار والأعمال بما يتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030.

«كونسيومر تيك»

يُعدّ معرض «كونسيومر تيك» المعرض التجاري الرائد في قطر لتكنولوجيا المستهلك والابتكار، وهو حدث فريد من نوعه رسّخ مكانته كمنصة لعرض أحدث الإنجازات التكنولوجية. يفتح مركز الدوحة للمعارض والمؤتمرات (DECC)، أبوابه سنويًا لعرض كيفية ابتكار وتطبيق التكنولوجيا اليوم.

يجمع معرض «كونسيومر تيك»، الذي تنظمه شركة IFP قطر، وهي شركة رائدة في تنظيم الفعاليات ذات حضور دولي واسع، نخبة من العارضين والمتخصصين في هذا المجال وقادة الفكر والمبتكرين من جميع أنحاء العالم. ولا يقتصر دور المعرض على كونه منصة لإطلاق المنتجات فحسب، بل يُشكّل حافزًا للتقدم التكنولوجي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويركز المعرض على محاور رئيسية تُشكّل مستقبلنا الرقمي والمتصل، وهي: الإلكترونيات الاستهلاكية، وتقنيات المنزل والترفيه، وتقنيات الصحة والرياضة، وإلكترونيات السيارات، والاتصالات، والمدن الذكية، والذكاء الاصطناعي، وحلول المؤسسات.

تطوير الشركات

يضم المعرض الذي يقام خلال الفترة من 9 إلى 11 يونيو 2026 تشكيلة مختارة بعناية فائقة من المنتجات والخدمات، بدءًا من الهواتف الذكية والأجهزة القابلة للارتداء وأنظمة المنازل الذكية، وصولًا إلى ألعاب الكمبيوتر ومعدات الرياضات الإلكترونية والروبوتات المدعومة بالذكاء الاصطناعي والطب عن بُعد والتنمية الحضرية المستدامة وحلول التنقل من الجيل التالي. ويُعدّ قطاع «المدن الذكية» من أبرز القطاعات، إذ يعكس طموح قطر في ترسيخ مكانتها كنموذج تكنولوجي ومستدام في منطقة الخليج، ما يُشير بقوة إلى استراتيجية الابتكار التي تتبناها الدولة استعدادًا للأحداث الكبرى القادمة.

وتُكمّل المعروضات عروضٌ حية وتجارب تفاعلية ومنصات تواصل مُخصصة تُسهّل تبادلًا مثمرًا بين قطاعات الصناعة والتجارة والمؤسسات البحثية.

ويشمل العارضون قطاعات متنوعة، من مُصنّعي الإلكترونيات وشركات تكنولوجيا المعلومات إلى شركات التكنولوجيا الرياضية والطبية، وموردي السيارات، ومُقدّمي خدمات الاتصالات، والوكالات الإبداعية، والمتخصصين في تكنولوجيا البيع بالتجزئة. كما يتميز الجمهور بتنوعه، إذ يجذب تجار التجزئة والمطورين والمشترين والمستثمرين ومخططي المدن والاستشاريين وصُنّاع القرار في قطاعات التكنولوجيا والتسويق والرعاية الصحية والتنقل، والذين يسعون جميعًا إلى اكتساب رؤى سوقية واستكشاف فرص أعمال جديدة.

أبـرز مخرجـات وفوائـد الشراكة بيـــــــن القطاعين العام والخاص.. خبراء:

«البلدية» تحقق نقلة نوعية بإطلاق مشاريع مبتكـــــــرة تعتمد على الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي

د. راشد الكواري

الشيخ فيصل بن حمد بن جاسم آل ثاني

المهندس حسن الأصمخ

د. خليل السعيد

- د. راشد الكواري: شراكة حكومية–خاصة واثقة تقود قطر نحو اكتفاء غذائي مستدام
- د. خليل السعيد: الأنظمة الإلكترونية أداة أساسية لإدارة الإستراتيجية والمشاريع المتطورة الحديثة
- الشيخ فيصل آل ثاني: ابتكارات جديدة لحل مشكلة ندرة وملوحة المياه وجفاف الأرض
- حسن الأصمخ: البحوث الزراعية المحلية هي المحرك الحقيقي لتطوير الإنتاج الزراعي الحيواني

الدوحة – **لوسيل**

كشف عدد من الخبراء والباحثين بالمجالات الاقتصادية المختلفة لصحيفة لوسيل عن أن وزارة البلدية حققت نقلة نوعية وفق ما ورد بتقريرها الذي صدر قبل أيام تعكس رؤية قطر الوطنية 2030، وترسخ وزارة البلدية من خلال تلك النقلة نموذجاً متكاملاً من الشراكة الاستراتيجية بين القطاعين العام والخاص، مدعوماً بالتحول الرقمي الشامل والبحوث التطبيقية، إضافة إلى قفزة غير مسبوقة في الأمن الغذائي والاستدامة. ومضاعفة الإنتاج الزراعي العضوي بنسبة 100%، وتحقيق اكتفاء ذاتي كامل في الدواجن والألبان، إلى جانب تطوير منظومة تدوير نفايات متقدمة وتعزيز الثروة الحيوانية.

ووفق الخبراء يُبرز تقرير الوزارة السنوي نجاحات ملموسة شملت إطلاق نظام رخص البناء باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، في حدث وطني نوعي جعل دولة قطر أول دولة في العالم تطبق نظام متكاملا لإصدار الرخص إلكترونيًا خلال زمن قياسي لا يتجاوز 120 دقيقة. وحققت الوزارة خطوات متقدمة في التحول الرقمي والمدن الذكية، عبر تطوير أنظمة وخدمات تعتمد على الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء، بما يعزز كفاءة العمليات ويوفر خدمات حكومية أكثر سهولة.

وتؤكد الآراء المتخصصة لكبار رجال الأعمال والخبراء الاقتصاديين أن هذه الإنجازات لم تكن لتتحقق لولا التوجيهات الداعمة لوزير البلدية سعادة عبدالله بن حمد العطية، ونظام «همة» الإلكتروني المتكامل، والاستثمار في التقنيات الحيوية والزراعة العضوية، مما يضع دولة قطر في صدارة الدول العربية على مؤشر الأمن الغذائي.

شراكة مدروسة

يقول رجل الأعمال الأستاذ الدكتور راشد الكواري، مالك شركة مزارع العيون، إن الشراكة بين القطاعين العام والخاص في دولة قطر تمضي بخطى واثقة ومدروسة، وقد قطعت خطوات مهمة ومؤثرة على أرض الواقع. ونحن نعرب عن تفاؤلنا الكبير بأن هذه الشراكة ستستمر في تقدمها الملموس، ونتمنى ألا تؤثر عليها المتغيرات الجيوسياسية التي يشهدها العالم، فالدولة حريصة كل الحرص على دعم هذه الشراكة وتعزيزها بكل السبل الممكنة، للوصول إلى تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030 التي تولي اهتماماً بالغاً بتحقيق اكتفاء ذاتي آمن ومستدام من السلع الغذائية الأساسية.

ويستطرد د. الكواري قائلًا: إذا استعرضنا الجهود الكبيرة التي تبذلها الدولة في دعم قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والداجنة، نجد أنها قد أحرزت نتائج واضحة للعيان، جعلت دولة قطر تحتل المرتبة الأولى عربياً على مؤشر الأمن الغذائي في المنطقة، وهو إنجاز يدعو للفخر والاعتزاز. وفي إطار هذه الشراكة الاستراتيجية، أطلقت الدولة العديد من المشاريع والفرص الاستثمارية الواعدة، التي عززت بشكل كبير التعاون بين القطاعين في مجال التصنيع الغذائي وتعزيز الأمن الغذائي المحلي. وعلى سبيل المثال لا الحصر، أدت هذه الشراكة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل من الدواجن الطازجة، بعد أن ظهرت مزارع وطنية حديثة ومتطورة تنتج الدجاج بكافة أنواعه وجودته العالية، بما في ذلك الدجاج العضوي (الأورجانيك).

وأشار الى بروز كيانات تجارية كبيرة تعتمد بالكامل على المنتج الوطني، وهو أمر لم يكن لينحقق لولا التهيئة الممتازة التي قامت بها الدولة من خلال تطوير البيئة التشريعية وتوفير قنوات التمويل المتنوعة والميسرة، ولو حللنا ما تحقق في مجال إنتاج الألبان، فقد حققت الدولة نجاحات بارزة ومتميزة خلال السنوات الأخيرة بفضل هذه الشراكة الفعالة مع القطاع الخاص. فقد برزت شركات وطنية رائدة تنتج الحليب ومشتقاته بجودة عالمية، ومن أبرزها شركة مزرعتي، وشركة روعة، إلى جانب العديد من الشركات الكبرى الأخرى التي تشارك فيها الدولة مشاركة رئيسية وفاعلة. ولم يقتصر الدعم على مرحلة الإنتاج فحسب، بل امتد ليشمل تسهيل عمليات التسويق والتوزيع، حيث أُتيحت لتلك الشركات الفرصة للوصول إلى سلاسل التوريد المختلفة مثل المجمعات التجارية والفنادق والمؤسسات التعليمية والشركات ومحلات البقالة والسوبرماركت. وقد عززت الدولة ذلك بتشريعات داعمة ومرنة، مما مكّن المنتج الوطني من التواجد بقوة في الأسواق المحلية والمنافسة بجدارة مع المنتجات المستوردة.

وأوضح أد. راشد الكواري أن دولة قطر تحرص بكل جدية وتفاؤل على إبراز الفرص الاستثمارية الواعدة والمتنوعة المتاحة في مجال الإنتاج الزراعي والغذائي أمام رجال ورواد الأعمال والمستثمرين المحليين والدوليين. وتأتي هذه الجهود ضمن رؤية استراتيجية طموحة تهدف إلى تعزيز الإنتاج المحلي، وتحقيق الأمن الغذائي، وفتح آفاق جديدة للنمو الاقتصادي المستدام. إن مثل هذه المبادرات تعكس التزام قطر بدعم المستثمرين وتوفير بيئة استثمارية مشجعة وجاذبة، مما يساهم في تعزيز عمليات التسويق والإنتاج الزراعي، ويخلق فرص عمل نوعية، ويحقق شراكات مثمرة تعود بالنفع على الجميع وتدفع عجلة التنمية الشاملة نحو المزيد من التقدم والازدهار.

وخلص إلى القول: بالرغم من أن الشراكة في مجال اللحوم الحمراء لم تصل بعد إلى كامل أهدافها المرجوة، إلا أنها تمضي بخطى ثابتة وواعدة على الطريق الصحيح. حيث تم إنشاء عشرات المشاريع الجديدة التي دخل بعضها مرحلة الإنتاج، وقطعت الدولة شوطاً نحو تحقيق هدفها تجاه إنجاز اكتفاء ذاتي آمن من اللحوم الحمراء الطازجة. واليوم أصبحت هذه المنتجات متوافرة بانتظام على أرفف المجمعات التجارية. ومن أجل دعم هذا الهدف الاستراتيجي، ركزت الدولة على المعالجة الثلاثية لمياه الصرف الإلكترونية. وختم حديثه بالتأكيد على أن التناسب بين النظام الإلكتروني وبيئة العمل الحكومية القطرية، مع اختيار أفضل التقنيات العالمية، هو مفتاح النجاح الحقيقي، لأنه يضمن سهولة الاستخدام، ويحقق أعلى معدلات التبني من قبل الموظفين، ويسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تطمح إليها الدولة.

يُذكر أن د. خليل السعيد يُعد من المتخصصين في مجال الإدارة الاستراتيجية والتحول الرقمي، وله العديد من الأبحاث والدراسات المنشورة حول تطبيقات التكنولوجيا في الإدارة الحكومية.

ضرورة إستراتيجية

وحول أهمية نظام همة الالكتروني الذي انجزته البلدية لإدارة الاستراتيجية والمشاريع والمبادرات، أكد الأستاذ الجامعي والباحث الأكاديمي الدكتور خليل السعيد أهمية الأنظمة الإلكترونية المتكاملة في إدارة الاستراتيجيات والمشاريع والمبادرات الحكومية، مشدداً على ضرورة تصميمها بما يتناسب مع خصوصية البيئة الإدارية في الدولة، وأشاد بحرص الدولة على انتقاء أفضل الأنظمة العالمية التي تتلاءم مع احتياجاتها.

وقال د. خليل السعيد لصحيفة لوسيل، تُعد الأنظمة الإلكترونية اليوم ليست رفاهية بل ضرورة استراتيجية لأي جهة حكومية تسعى لتحقيق رؤية قطر الوطنية 2030. وتحرص دولة قطر على انتقاء أفضل الأنظمة العالمية المتطورة التي تتلاءم تماماً مع بيئتها الإدارية والتنظيمية، مما يعزز من كفاءة التخطيط الاستراتيجي، ومتابعة تنفيذ المشاريع بكفاءة عالية، وتقييم المبادرات بشكل علمي وشفاف، ويقلل من الهدر في الموارد ويرفع مستوى الأداء الحكومي.

وأوضح الباحث الأكاديمي، أن نجاح أي نظام إلكتروني لإدارة المشاريع يعتمد بشكل أساسي على مدى تناسبه مع الجهات الحكومية، سواء من حيث التوافق مع التشريعات المحلية، أو التكامل مع الأنظمة الحكومية القائمة مثل أنظمة التخطيط والميزانية والموارد البشرية.

وأضاف، يجب أن تكون الأنظمة مرنة وقابلة للتخصيص لتتناسب مع طبيعة عمل كل وزارة أو هيئة، مع التركيز على عناصر الأمان السيبراني والحماية من المخاطر، إلى جانب توفير لوحات تحكم ذكية تُمكّن صناع القرار من اتخاذ قرارات مبنية على بيانات حقيقية في الوقت الفعلي. وهذا ما تسعى إليه قطر من خلال اختيار أرقى الحلول العالمية وتكييفها مع الواقع المحلي.

وأشار الدكتور خليل السعيد إلى أن الدول المتقدمة نجحت في تحقيق نقلة نوعية في أدائها الحكومي من خلال تبني مثل هذه الأنظمة، داعياً الجهات القطرية إلى تسريع عملية التحول الرقمي مع الاستثمار في بناء القدرات الوطنية في مجال إدارة المشاريع والمبادرات الحكومية.

المنتجات العضوية

وفي ذات السياق، أكد الباحث والمطور في مجال التكنولوجيا الزراعية والمائية الشيخ فيصل بن حمد بن جاسم آل ثاني رئيس مجلس إدارة شركة المارديا للزراعة والتجارة، أن توجيهات سعادة السيد عبد الله بن حمد بن عبد الله العطية وزير البلدية للاهتمام بالتقنيات الحديثة الموفرة للأراضي والمياه والتي تدر منتجات زراعية وحيوانية وداجنة عالية الجودة، أدت الى مضاعفة المنتج العضوي خلال الموسم الزراعي الأخير حيث بلغت معدلات نمو المنتجات الزراعية العضوية 100 %، ونمو مساحات شبكات الري الحديثة والبيوت المحمية المزودة بها.

وكشف الشيخ فيصل عن تقنيات حديثة ابتكرها كمطور زراعي لحل مشاكل ملوحة المياه والتغلب على مستويات جفاف الأرض يمكن استثمارها في ظل التوجه المتواصل للبلدية لتحديث النظم الزراعية في الدولة، حيث لا يقتصر دورنا كقطاع خاص على ضخ رؤوس الأموال فحسب، بل يمتد إلى الابتكار وتبني أحدث التقنيات الزراعية. ونحن نستثمر اضافة الى ذلك بشكل مكثف في التقنيات الحيوية التي تساهم في تطوير أصناف محسنة من المحاصيل، قادرة على مقاومة الظروف المناخية القاسية والآفات الزراعية، مما يزيد من كفاءة الإنتاج ويقلل من الفاقد.

ومضى قائلًا، إن الزراعة العضوية ركيزة أساسية في رؤيتنا، حيث إنها ليست فقط طريقة إنتاج صحية ومستدامة بيئيًا، ولكنها أيضًا تلبي الطلب المتزايد على المنتجات العضوية عالية الجودة في الأسواق المحلية والعالمية. بهذا يكون القطاع الخاص شريكًا فاعلًا مع القطاع الحكومي لتحقيق رؤية قطر الوطنية 2030 في تعزيز الأمن الغذائي من خلال إرساء اسس زراعية قوية ومستدامة

وأشار الشيخ فيصل بن حمد آل ثاني إلى أن أول ما يجب القيام به لمواصلة السير على تحقيق النتائج الإيجابية في هذا القطاع، هو التوجه نحو التكنولوجيا في جميع المزارع المحلية، التي ما زال البعض منها يعتمد على أساليب تقليدية أو طرق نصف تقنية من شأنها الإضرار حتى بمستوى خصوبة التربة عبر المبيدات الكيمياوية، وكذا الإضرار بالمخزون الاستراتيجي من المياه الجوفية للدولة، ما يستدعي الحرص على ضرورة الدفع بهذه المزارع إلى اتباع كل ما هو عصري، وبالأخص المرتبط منها بالزراعة العضوية، التي تضمن بشكل كبير الحفاظ على المياه الجوفية للبلاد، وتحمي التربة من أي تلف ناتج عن استخدام أي عناصر مضرة.

وحول الدعم الذي ذكره تقرير الوزارة قال: ان الحكومة القطرية تقدم دعمًا شاملًا ومتوازنًا، يركز على خلق بيئة استثمارية جاذبة ومستقرة من خلال تخصيص الأراضي الزراعية بشروط ملائمة تراعي الجدوى الاقتصادية والتقنية للمشروعات، بالإضافة إلى توفير الحوافز التمويلية التي تشمل قروضًا ميسرة ومنحًا تساعد المستثمرين على تبني التقنيات الجديدة كالزراعة العضوية والتقنيات الحيوية التي تحتاج إلى بنية تحتية بحثية متطورة. وهذا لا يقتصر على التمويل فقط، بل يمتد إلى تسهيل الإجراءات القانونية والإدارية، وتوفير خدمات الدعم الفني والاستشاري التي تضمن انسيابية العمل الزراعي. هذه السياسة المتكاملة تعكس إدراك الدولة لأهمية تأسيس قطاع زراعي تنافسي قادر على مواجهة التحديات وتحقيق الأمن الغذائي.

وخلص الشيخ فيصل بن حمد آل ثاني للقول: ان الاستثمار في القطاع الزراعي هو استثمار في مستقبل قطر واستقرارها الغذائي والاقتصادي. والتقنيات الحيوية والزراعة العضوية ليستا مجرد توجهات عابرة، بل هما محركات أساسية لتعزيز الاستدامة وتحقيق تنويع اقتصادي حقيقي. أدعو رجال الأعمال إلى النظر بجدية لهذا القطاع، والمشاركة بنشاط في مشاريع توفر منتجات ذات جودة وأمان غذائي عال، بما يعود بالنفع على الوطن والمجتمع. أمن الغذاء مسؤولية جماعية تتطلب تضافر جهود القطاع الحكومي والخاص، ونحن ملتزمون بالمساهمة الفاعلة لتحقيق ذلك عبر تطوير نموذج زراعي متكامل ومستدام.

أهمية البحوث

أكد الخبير الاقتصادي المهندس حسن الأصمخ، أن البحوث الزراعية والحيوانية تلعب دوراً محورياً في تحقيق التقدم الملموس الذي شهده قطاع الإنتاج الحيواني في دولة قطر خلال عام 2025، مشيراً إلى أنها أصبحت الركيزة الأساسية لتعزيز الاكتفاء الذاتي ورفع الكفاءة الإنتاجية.

وقال الأصمخ لصحيفة لوسيل: «إن النتائج الاستثنائية التي أظهرها تقرير وزارة البلدية السنوي لعام 2025 لم تأتِ صدفة، بل هي ثمرة جهود بحثية مكثفة تركز على تحسين السلالات، وتطوير برامج التلقيح الاصطناعي، ورفع كفاءة التغذية، ومكافحة الأمراض بطرق حديثة ومستدامة».

وأوضح الخبير الاقتصادي أن البحوث ساهمت بشكل مباشر في تحقيق نسب اكتفاء ذاتي مرتفعة ومكّنت المربين من رفع الإنتاجية لكل رأس حيواني، سواء من خلال تحسين السلالات المحلية لمقاومة المناخ القاسي، أو عبر تطوير الأعلاف المحلية الغنية بالعناصر الغذائية، مما قلل الاعتماد على الاستيراد وخفض التكاليف الإنتاجية.

وشدد حسن الأصمخ على أن دمج البحوث العلمية مع الدعم الحكومي الشامل الذي تقدمه وزارة البلدية يُعدّ نموذجاً ناجحاً يجب تعزيزه، داعياً إلى زيادة الاستثمار في مراكز البحوث الزراعية والتعاون بين القطاعين العام والخاص لتطوير تقنيات جديدة في مجال الإنتاج الحيواني.

وختم الأصمخ حديثه بالقول: «إن الاستثمار في البحوث الزراعية ليس رفاهية، بل هو ضرورة استراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي وتعزيز التنويع الاقتصادي وفق رؤية قطر الوطنية 2030».

قراءة في التقرير

ذكرت وزارة البلدية في تقريرها السنوي الذي صدر مؤخرًا أنها حققت 11 إنجازًا اقتصاديًا وخدميًا تشكل تقدماً ملموساً في مختلف المجالات أهمها، نظام «همة» الإلكتروني لإدارة الاستراتيجية والمشاريع والمبادرات، وفي سياقه حققت 93% من المعاملات عبر الخدمات الإلكترونية الذكية، وأطلقت 172 خدمة إلكترونية جديدة وأجرت 127 تحسيناً على الخدمات القائمة، ليصل إجمالي الطلبات إلى 618,990 طلباً عبر مختلف القنوات الالكترونية.

وحسبما كشف التقرير ففي إطار الشراكة مع القطاع الخاص، تم إرسال مشاريع وفرص استثمارية متعددة، وحققت الوزارة 100% من خطط تعزيز الشراكة في مجال التصنيع الغذائي ودعم الأمن الغذائي المحلي.

أما في إدارة الأراضي، فقد حققت 70% تحديثاً لقاعدة بيانات الأراضي الحكومية (32,900 ألف ملف)، ونفذت 441 طلباً لرفع أو نقل الشروط المانعة، و160 طلب تحويل لنظام الإسكان، و732 معاملة سندات ملكية، وخصصت 2,224 قسيمة سكنية للمواطنين في مناطق متنوعة بالدولة.

وفي مجال تدوير ومعالجة النفايات، أنتجت 249,568 ميغاواط/ساعة كهرباء، وأكثر من 32,000 طن سماد عضوي، وفرزت واستعادت 37,596,8 اطنان مواد قابلة للتدوير، منها 25,199,44 طن بلاستيك و12,397,36 طن معادن.

واوضح التقرير أنه في مجال تطوير قطاع إعادة التدوير، فقد استمر الدعم المالي بقيمة 250 ريالا قطريا للطن، وتمت معالجة 8,000 طن من الإطارات، و3,069 طنا من المواد القابلة لإعادة التدوير حتى نوفمبر 2025، بالإضافة إلى تشغيل وإدارة 51 مصنعاً لإعادة التدوير في 5 أراضٍ مخصصة (21-25).

وفي مجال المواد الإنشائية المعاد تدويرها، بلغ الإنتاج أكثر من 3 ملايين طن حتى أكتوبر 2025. وتتضمن المشاريع المستقبلية للوزارة البدء في إنشاء مطمر هندسي وفق أعلى المعايير، والبدء في إغلاق وإعادة تأهيل المطامر القديمة.

وفي إحصائيات العمليات التشغيلية، تم استقبال 716,772 طنا، وترحيل 700,360 طنا، وتوجيه 669,959 طنا إلى مركز المعالجة، فيما بلغت الكمية الموجهة إلى المطمر 30,400 طن. الأمر الذي يعكس التزام الوزارة بتعزيز الاقتصاد الدائري وتحقيق الاستدامة البيئية في دولة قطر.

دعم الإنتاج

وفي إطار دعم البلدية للإنتاج المحلي، من خلال ساحات المنتج الزراعي بلغت عمليات البيع ما يقدر بـ 11,326 طن خضراوات عبر 166 مزرعة مشاركة في الموسم 2024/2025، واستلام شركة محاصيل التابعة لشركة حصاد 29,000 الف طن خضراوات من 2024 مزرعة بقيمة إجمالية 93 مليون ريال.

وارتفعت كميات التمور الموردة إلى 860 طنا في 2025 مقارنة بـ513 طنا في 2024. وفي شبكات الري الحديثة والمدخلات الزراعية، تم توزيع 9,780 صندوق خضار، و10,176 لتر مبيدات، و203,600 كيس أسمدة (4,072 طنا)، و21,421 باكيت بذور.

ووصلت تغطية شبكات الري المطورة إلى 654,264 م²، بنسبة إنجاز 95% لمشاريع الري المستدامة، و99% لتحقيق المحاصيل الاستراتيجية، وتزويد 1864 بيتا محميا بشبكات ري حديثة.

وفي قطاع البيوت المحمية والزراعة العضوية، بلغت المساحة المزروعة عضوياً 813 دونماً، فيما تم تحويل 654 دونماً من الزراعة المكشوفة إلى محمية.

أما في البرنامج الوطني لنحل العسل، فقد بلغ عدد الخلايا 3,600 خلية موزعة على 165 مزرعة، بمتوسط إنتاج 6 كيلوغرامات لكل خلية، ليصل إجمالي إنتاج العسل إلى 21,600 كيلوغرام. وتعكس هذه الإنجازات التزام الوزارة بدعم الزراعة المستدامة والعضوية وتعزيز الإنتاج المحلي للعسل في دولة قطر.

الإنتاج الحيواني

أما في الثروة الحيوانية، فقد بلغ عدد المربين المسجلين 7,551، بإجمالي 1,175,667 رأساً (709,585 غنم بنسبة 60%، و332,974 ماعز 28%، و42,105 أبقار 4%، و91,003 إبل 8%).

وفي مؤشرات الاكتفاء الذاتي، سجلت منتجات الألبان اكتفاء بنسبة 99%، ولحوم الدواجن 99%، مع إنتاج محلي ملحوظ للبيض واللحوم الحمراء.

وشملت المشاريع الإنتاجية الحيوانية 45 مشروعاً (15 تحت الإنشاء و30 عاملة)، مع دعم مباشر لـ652 مربياً، وتوزيع 8,132 طن أعلاف، وتحصين 893,429 دجاجة بلدية.

وفي مركز الأبحاث المائية، تم إنتاج 7 ملايين سمكة ومليون روبيان، وإطلاق 1,2 مليون هامور و1,4 مليون شعم، مع إنتاج 8,8 طن روبيان و19,9 طن أسماك بالشراكة مع القطاع الخاص.

وأكدت الوزارة أن هذه الإنجازات الواردة في التقرير السنوي تمثل نقلة نوعية في تعزيز الاستدامة والأمن الغذائي والتحول الرقمي، وتعكس التزامها الراسخ بخدمة المواطنين والمقيمين ودعم التنمية الشاملة في دولة قطر.

العدد 2826 – السبت 13 ذو الحجة 1447 هـ – 30 مايو 2026

عبدالله بن حمد العطية.. مسيـرة حافلـة لخدمـة الوطـن

1952
ولد سعادة عبدالله بن حمد العطية في دولة قطر

1972
بدأ مسيرته المهنية في وزارة المالية والبترول

1973
رئيس العلاقات الدولية والعامة بوزارة المالية والبترول

1986
مدير مكتب وزارة الداخلية

1989
القائم بأعمال وزير المالية والبترول

1992
وزيرا للطاقة والصناعة ورئيسا تنفيذيا والعضو المنتدب لشركة قطر للبترول

1993
رئيسا لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك»

2003
نائبا ثانيا لرئيس مجلس الوزراء

2007
نائبا لرئيس مجلس الوزراء

2011
رئيسا للديوان الأميري ثم شغل منصب رئيس هيئة الرقابة الإدارية والشفافية

عالميا

2006
رئيسا للجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

2009
رئيسا لمنتدى الدول المصدرة للغاز الطبيعي

الجوائـــز والأوسمــة

قلادة الاستقلال من صاحب السمو الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني

وسام أورانج ناسو من جلالة الملكة بياتريكس ملكة مملكة هولندا السابقة

الوسام الأكبر للشمس المشرقة من جلالة إمبراطور اليابان

دكتوراه فخرية من جامعة «تكساس إي أند إم» وأخرى من جامعة «تور فيرغاتا» الإيطالية

المصدر:
وكالة الأنباء القطرية «قنا»

www.lusailnews.net

By:
Hatem Alqadi